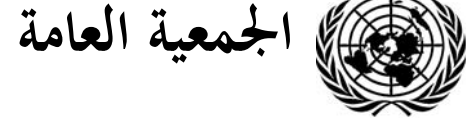


Distr.: General
7 June 2006
Arabic
Original: English



الدورة الستون

البنود ٤٦ و ١١٨ و ١٢٠ و ١٢٢ و ١٢٤ و ١٢٦ و ١٢٩ من جدول الأعمال
التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات
الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في
الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما
إصلاح الأمم المتحدة: تدابير ومقترحات
متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية
استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة
الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧
تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة
إدارة الموارد البشرية

رسالة مؤرخة ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه بيانا صادرا عن الاجتماع الوزاري الاستثنائي لمجموعة
ال ٧٧ والصين، المعقود في بوتراجايا، ماليزيا، في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٦ (انظر المرفق).
وباسم مجموعة ال ٧٧ والصين، أكون ممتنا لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها
وثيقة من وثائق الدورة الستين للجمعية العامة في إطار البنود ٤٦ و ١١٨ و ١٢٠ و ١٢٢ و
١٢٤ و ١٢٦ و ١٢٩ من جدول الأعمال.

(توقيع) دوميسان س. كومالو
السفير والممثل الدائم لجمهورية
جنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة
رئيس مجموعة ال ٧٧



مرفق الرسالة المؤرخة ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

بيان صادر عن الاجتماع الوزاري الاستثنائي لمجموعة الـ ٧٧ والصين

بوتراجايا، (ماليزيا)، ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٦

نحن، وزراء خارجية بلدان مجموعة الـ ٧٧ والصين المجتمعين في بوتراجايا، ماليزيا، في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٦، وقد استعرضنا التطورات المتعلقة بمتابعة الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ في مجالات الاتساق والإصلاح الإداري على كامل نطاق منظومة الأمم المتحدة، وإصلاح الأمانة العامة، واستعراض الولاية المسندة إليها، وفي توفير موارد مالية يمكن التنبؤ بها للأمم المتحدة، نطرح ما يلي:

١ - إننا نؤكد من جديد تصميمنا على زيادة تعزيز دور الأمم المتحدة وقدرتها وفعاليتها وكفاءتها في ميدان التنمية، وبالتالي تحسين أدائها لكي تستثمر المنظمة طاقاتها الكاملة، وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، من أجل الاستجابة على نحو أكثر فعالية لاحتياجات الدول الأعضاء، ولا سيما للتحديات العالمية المستجدة التي تواجه الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين، ونشدد، في هذا الصدد، على ضرورة إيجاد بيئة مواتية للتنمية، وعلى تعزيز الإرادة السياسية على الصعيد العالمي لمساعدة البلدان النامية على تحقيق أهدافها الإنمائية، وعلى أن تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، يقتضي منا أن ننجح في جعل التنمية هي الركيزة الأساسية لجدول أعمال الأمم المتحدة.

٢ - ونؤكد على أن نتائج اجتماعات القمة والمؤتمرات الرئيسية التي عقدها الأمم المتحدة أرسيت الأسس الضرورية لتعزيز التنمية، وشهدت إعلان الالتزامات، بما في ذلك ما يتعلق بالمسائل المنهجية، حتى أصبح المطلوب حاليا هو العمل فقط على التنفيذ الكامل لجميع الالتزامات التي جرى التعهد بها في جميع اجتماعات القمة والمؤتمرات الرئيسية التي عقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، والميادين المتصلة بهما.

٣ - ونحن نعتقد اعتقادا راسخا بضرورة تزويد الأمم المتحدة بما يلزمها من دعم لتطوير كامل إمكاناتها في مجال التعاون الإنمائي الدولي. ولتحقيق هذه الغاية، يجب على الأمم المتحدة أن تجعل من إقرار الحق في التنمية أولويتها القصوى. ونشدد على أن التنفيذ الكامل لجميع الالتزامات التي تم التعهد بها في المؤتمرات الرئيسية واجتماعات القمة التي عقدها الأمم

المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما يجب أن يكون إدراجه وتعميمه بصورة منصفة في صُلب أعمال وأنشطة الأمم المتحدة، بما في ذلك الحق في التنمية، والمسؤولية البيئية والاجتماعية المشتركة، إضافة إلى المساءلة في مجال السياسات. ويجب على منظومة الأمم المتحدة أن تسعى لمراعاة هذه المبادئ المتفق عليها في عملية صنع قراراتها.

٤ - ونشدد على أن الأمم المتحدة، بما تتمتع به من شمولية عالمية ومن شرعية، تجسد قمة التعددية. وينبغي ألا نسمح بأي شيء من شأنه أن يقوض تعدديتها أو تنوعها.

٥ - ونعلق أهمية قصوى على تنفيذ الالتزامات الصادرة بشأن التنمية تنفيذًا كاملاً، بما في ذلك الالتزامات بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي طرحت في نتائج المؤتمرات واجتماعات القمة التي عقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، بما في ذلك نتيجة مؤتمر القمة العالمي. ويساورنا القلق إزاء بطء التقدم في عملية المشاورات التي بدأت بشأن تنفيذ المقررات الواردة في نتيجة مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بشأن التنمية، وندعو البلدان المتقدمة النمو لإبداء إرادتها السياسية بما يكفل التوصل إلى اتفاقات موضوعية بشأن متابعة التنمية وتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

الاتساق على مستوى المنظومة

٦ - وإننا نشدد على ضرورة أن تهدف عملية الاتساق على نطاق المنظومة إلى تعزيز تعددية الأطراف ودعم الإنصاف والتنمية بما في ذلك التعاون الإنمائي في الأمم المتحدة. وينبغي تحقيق هذا عن طريق شراكة عالمية معززة من أجل التنمية، فضلاً عن زيادة أكثر فعالية في المساعدة المقدمة إلى البلدان النامية.

٧ - ونشدد على وجود حاجة لإنشاء آلية فعالة وشاملة للمساءلة والرصد لمتابعة تنفيذ البلدان المتقدمة النمو للالتزامات التي قطعتها في المؤتمرات الرئيسية واجتماعات القمة التي عقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، وفي مختلف الهيئات الحكومية الدولية، لدعم الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية للبلدان النامية.

٨ - ونشدد كذلك على أن الأمم المتحدة هي المنظمة والمنظومة الدولية الأولى التي تتصدى لقضية التنمية المستدامة بعناصرها الثلاثة وهي: التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة. وفي هذا الصدد ينبغي تقوية دورها حتى تغطي الجوانب المعيارية، والتحليلية، وجوانب السياسات والجوانب العملية للتنمية، مع مراعاة أن العمل المعياري للمنظمة إنما هو محصلة لعملية صنع قرارات حكومية دولية وهو بذلك موجه لكامل أعضاء الأمم المتحدة.

٩ - ونشدد على أن الخصائص الأساسية للأنشطة التنفيذية الرامية لتطوير منظومة الأمم المتحدة يجب أن تتمثل في أمور شتى من بينها طابع الشمول والطوعية والمنح، والحيادية وتعددية الأطراف، إضافة إلى القدرة على الاستجابة للاحتياجات الإنمائية للبلدان المتلقية بطريقة مرنة.

١٠ - كما نشدد على أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المعنون "الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة" A/RES/59/250، يشكل إطار السياسات العامة المتفق عليها على المستوى الحكومي الدولي للأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة وأن عملية الاتساق على نطاق المنظومة يجب أن تُراعى في هذه الاستعراضات الدورية، على المستوى الحكومي الدولي.

١١ - ونشير مع القلق إلى أن النظام الإنمائي المتعدد الأطراف يفتقر إلى حُسن الإدارة الشاملة. وهناك حاجة لإضفاء تحسينات كبيرة في الاتساق بين الولايات والأدوار المضطلع بها، وفي المساءلة وتمثيل الأطراف. ولذا، فإننا نؤيد إجراء تحليل لهيكل تعددية الأطراف بأكمله. فعملية الاتساق على نطاق المنظومة لا بد أن تركز على المجالات التي تتطلب مستوى أفضل من التنسيق والاتساق. وإعادة الهيكلة الشاملة أو الفورية لأنشطة الأمم المتحدة، يجب ألا تكون هدفا في ذاتها، ذلك لأن هدم المؤسسات أو دمجها لا يفضيان دائما إلى ضمان الكفاءة والفعالية، بل ينبغي أن تركز البحوث والدراسات التي يجريها الخبراء بشأن عملية الاتساق على نطاق المنظومة، على الأسباب الرئيسية التي تعوق تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن يولى في هذه العملية الاعتبار الواجب للحساسيات السياسية للولايات المطلوب أداؤها بحيث لا تكون العملية ذريعة للتهرب من الالتزامات السياسية.

١٢ - ونشدد على ضرورة أن تراعى عملية الاتساق على نطاق المنظومة الظروف الوطنية، وأن تكفل احترام الملكية والاستراتيجيات والسيادة على الصعيد الوطني. ويجب أن يُكفل للبلدان النامية حيز أوسع في جانب السياسات، لتمكين الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية من أن تكون مملوكة تماما على الصعيد الوطني. بحيث يصبح عمل الأمم المتحدة في مجال التنمية متسقا بالكامل مع الأهداف الإنمائية الوطنية المملوكة وطنيا ومكملا لها. وينبغي التعامل مع مفهوم الاتساق من منظور السياسة العامة والإطار المؤسسي للأمم المتحدة وأن تراعى فيه النهج المختلفة المتبعة حاليا في تحقيق الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

١٣ - ونؤكد على أهمية أن تواصل الأمم المتحدة اتباع نهج كلي وشامل إزاء التنمية. كما ينبغي أن تتطرق عملية الاتساق على نطاق المنظومة إلى مجالات مثل التجارة، والتمويل وسياسة الاقتصاد الكلي. وبالتالي لا تؤدي عملية الاتساق على نطاق المنظومة إلى أن ينحصر دور الأمم المتحدة ضمن قضايا معزولة.

١٤ - إننا نؤكد على أن من الإصلاحات الأساسية المطلوبة أن تقوم الأمم المتحدة، بوصفها أوسع المنظمات العالمية تمثيلاً للشعوب، بجهد أعلى قدر من الالتزام السياسي، وأن توفر توجيهات وإرشادات في السياسة العامة لمؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، والمنظمات والمؤسسات الأخرى ذات الصلة، التي لها تأثير على التنمية في العديد من البلدان. أما مفتاح تعزيز الحكم الرشيد على الصعيد العالمي فهو التعبير الفعال والمشاركة الناجمة من جانب الدول النامية في عمليات اتخاذ القرار على الصعيد الدولي، لا سيما مؤسسات بريتون وودز، وذلك أمر محوري لتعزيزا لمشروعية وصلاحيه وفعالية النظام المالي الدولي والمؤسسات المالية الدولية.

١٥ - ونشدد على أن عملية الاتساق المنشودة على نطاق المنظومة ينبغي أن تعزز الرقابة والتنسيق على الصعيد الحكومي الدولي، بما في ذلك ما يتم عن طريق تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الصدد.

١٦ - ونؤكد على أن أي تغييرات قد تدعو الحاجة لإدخالها على المنظومة الحالية، سواء على صعيد البلدان أو على مستوى المقر، يجب أن لا تؤدي إلى أعباء مالية إضافية للبلدان النامية، أو إلى تكاليف إدارية غير ضرورية، أو إلى هياكل إدارية غير عملية. وينبغي أن لا تعطل مثل هذه التغييرات خطط وأنشطة التنمية الجارية، وأن لا يطبق النهج المتمثل في أن المقاس الواحد يناسب الجميع. بل إن التنوع، وتباين مستويات التنمية، والاختلافات الثقافية، فضلاً عن الخصوصيات الإقليمية ودون الإقليمية، تقتضي إضفاء تغييرات تنفيذية على الصعيد القطري تُبنى على أساس تناول كل حالة على حدة، وفي ضوء مراعاة الأولويات والاستراتيجيات الوطنية، وفي ظل موافقة الحكومة المعنية.

١٧ - ونشدد على أن منظومة الأمم المتحدة، سواء على مستوى المقر أو على صعيد البلدان، ينبغي أن تتحمل المسؤولية الكاملة أمام الدول الأعضاء فيما يختص بأداء الأنشطة التي صدر بها تكليف أو بكفاءة الإدارة. ويجب مواصلة دعم الدور الرقابي للدول الأعضاء على الأنشطة التي صدرت بها تكليفات إلى مختلف مجالس إدارات صناديق وبرامج الأمم المتحدة.

١٨ - ونشدد أيضا على أن هدف بلوغ الاتساق على نطاق المنظومة يجب أن لا يكون ممارسة لخفض التكاليف. بل يجب أن يعاد توجيه التخفيضات في النفقات الإدارية لصالح البرامج الخاصة بكل بلد، مع الموازنة بين مبدأ استرداد التكلفة وبين الاحتفاظ بالعائدات وإنفاقها على برامج التنمية.

١٩ - ونؤكد على أن الموارد المالية يجب أن تتميز بخصائص إمكانية التنبؤ والكفاءة والمرونة والاستدامة. وخلال العقود الثلاثة الماضية، تميزت صناديق وبرامج ووكالات الأمم المتحدة على المستوى القطري، بعامية، بعدم إمكانية والتنبؤ وقصور الكفاية وعدم المرونة وغياب الاستدامة، مما أعاق قدرتها على تنفيذ البرامج بنجاح. وعلى الأمم المتحدة أن تتفادى تحويل الموارد من أنشطة إنمائية إلى أنشطة أخرى يتحكم فيها المانحون ولا تتماشى مع أولويات البلدان النامية. ونحن نشدد على أن الموارد الأساسية، بحكم طبيعتها غير المشروطة، يجب أن تستمر كأساس وطيد للأنشطة التنفيذية، كما ينبغي عدم تحويل تلك الموارد بعيدا عن قضايا التنمية الأساسية إلى الأولويات التي يتحكم فيها المانحون. ويتطلب الأمر إعطاء الأولوية للتحدي المتمثل في الفجوة بين التكاليف الإنمائية والموارد.

٢٠ - كما نؤكد من جديد بأن لنظام المنسق المقيم، ضمن إطار الملكية الوطنية، دورا رئيسيا يضطلع به في إطار الأداء الفعال والكفاء لمنظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري، ويشمل ذلك صياغة التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، كما أنه أداة رئيسية للتنسيق الكفاء والفعال للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة.

٢١ - ونكرر تأكيد الدور الهام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بصفته جهة تنسيقية ضمن إطار الأمم المتحدة للمعالجة المتكاملة لمسائل التجارة والتنمية والمسائل المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة. كما نلزم أنفسنا، وندعو المجتمع الدولي للعمل نحو دعم الأونكتاد لتعزيز مساهمته في ركائزه الرئيسية الثلاث، وهي بناء توافق الآراء، وإجراء البحوث وتحليل السياسات، والمساعدة التقنية، وبصفة خاصة عن طريق زيادة الموارد الأساسية للأونكتاد. ونكرر أيضا تأكيد الحاجة لتنفيذ المهام الجديدة التي صدر بها تكليف من الأونكتاد الحادي عشر في مجالات الحيز السياسي، ومسؤولية الشركات، وميادين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة، وإعادة تنشيط آليته الحكومية الدولية.

٢٢ - إننا نشدد على الدور الهام للجان الإقليمية للأمم المتحدة لكي تواصل مساهمتها، ضمن الولاية الموكلة لكل منها، في استعراض التقدم المحرز لتنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات

ومؤتمرات القمة الرئيسية للأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، والمجالات المرتبطة بهما، على المستوى الإقليمي. وفي هذا الصدد نشدد على الحاجة لتدبير الموارد اللازمة للجان الإقليمية، وبصفة خاصة عن طريق الميزانية العادية للأمم المتحدة، لتمكينها من الاضطلاع بولاياتها بطريقة فعالة.

إصلاح الأمانة العامة والإدارة

٢٣ - إننا نؤكد مساندتنا القوية للأمم المتحدة ولجميع الجهود الجماعية الرامية إلى تعزيز قدرتها على التنفيذ الكامل لولاياتها، ولضمان الإنجاز الفعال لجميع برامجها، وبصفة خاصة في ميدان التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن شرعية واستمرارية أي تدابير للإصلاح، إنما تتوقف في النهاية على الدعم الواسع من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وكذلك من جانب موظفي الأمم المتحدة، الذين يكرسون أنفسهم لخدمة قيم ومبادئ المنظمة. ونؤكد بأن التدابير الخاصة بالإصلاح الأمم المتحدة يجب أن تستجيب للطابع الحكومي المشترك والمتعدد الأطراف والدولي الفريد الذي تتسم به الأمم المتحدة. وندعو الأمين العام لكي ينفذ بالكامل قرار الجمعية العامة ٢٦٠/٦٠ المعنون "الاستثمار في الأمم المتحدة: من أجل منظمة أقوى على الصعيد العالمي"، ونشدد على أن المقترحات التي لم توافق عليها الجمعية العامة يجب أن لا يعاد تقديمها.

٢٤ - ونؤكد على وجوب احترام مبدأ المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء، على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة، وهو ما ينبغي مراعاته على مدار عملية الإصلاح بكاملها، بصرف النظر عن المساهمات التي تقدمها فرادى الدول الأعضاء لميزانيات المنظمة. وأي محاولة لتغيير ترتيبات الإدارة التي تمارس عن طريق الجمعية العامة، ولجانها الرئيسية وهيئاتها الفرعية وهيئات خبرائها، أو لاستبعاد بعض الدول الأعضاء من الإسهام في عمليات صنع القرار بالمنظمة، تتعارض مع روح ونص الميثاق. ونحن ندعم الأحكام الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٦٠/٦٠، الذي يعزز دور الدول الأعضاء في النظر في الأمور المتعلقة بالميزانية والإدارة، عبر اللجنة الرئيسية المنبثقة عن الجمعية العامة.

٢٥ - ونحن نؤيد بقوة الدور الرقابي الذي تقوم به الجمعية العامة، وهيئاتها الحكومية الدولية والمتخصصة ذات الصلة، في مجالات التخطيط والبرمجة والميزنة والرصد والتقييم. ونؤكد من جديد أنه لا يُقصد من جهود الإصلاح تغيير الطابع الحكومي المشترك والمتعدد الأطراف والدولي للمنظمة، ولكن ينبغي لتلك الجهود أن تعزز قدرة الدول الأعضاء على القيام بهذا الدور في مجالات المراقبة والرصد. ونؤكد على حق جميع أعضاء الأمم المتحدة في إبداء آرائهم بشأن إدارة المنظمة، بما في ذلك الأمور المتعلقة بميزانياتها.

٢٦ - ونؤكد على أهمية ضمان أن تلبي الأمانة العامة أرفع معايير المساءلة والشفافية وال نزاهة والسلوك الأخلاقي. وعليه، فإننا نحث الأمين العام على أن يقوم، على سبيل الأولوية، بتعريف مفهوم المساءلة بالمنظمة، وأن ينشئ آليات واضحة للمساءلة للجمعية العامة، وأن يقترح معايير لتطبيق المساءلة وأدوات لتنفيذها تنفيذًا صارمًا.

٢٧ - ونرحب بالإصلاح الإداري الذي اعتمده، حتى الآن، الجمعية العامة، مؤكداً على أن الإصلاح في مجالات إدارة الموارد البشرية، وإقامة العدل، والمشتريات، يجب أن يعكس الطابع الدولي للمنظمة. وفي هذا الخصوص، فإننا:

١' ندعم نظاماً للعدالة الداخلية يكون أكثر إنصافاً وشفافية يتحمل فيه الموظفون المسؤولية عن أخطائهم، بصرف النظر عن جنسيتهم أو أقدميتهم. ونشدد على أنه يجب اتخاذ تدابير تصحيحية لمنع ومعالجة أي حالات لسوء الإدارة أو الغش أو الفساد، مع ضمان اتباع الإجراءات القانونية الواجبة؛

٢' نؤكد على الحاجة لاتخاذ تدابير ملموسة لضمان إمكانية وصول دوائر الأعمال التجارية للدول النامية بدرجة أكبر إلى السوق فيما يتعلق بمشتريات الأمم المتحدة؛

٣' نشدد على الحاجة لإنشاء آلية واضحة لزيادة تمثيل البلدان النامية في الأمانة العامة، وبصفة خاصة عند المستويات العليا من وظائف الأمانة العامة حيث أنه، من الناحية العملية، ظل يشغل تلك المناصب على الدوام رعايا عدد قليل من البلدان.

استعراض الولاية

٢٨ - إننا نقدر الجهود التي يبذلها الأمين العام لتيسير ممارسة استعراض الولاية، الذي يُقصد منه "تقوية وتحديث" برنامج عمل المنظمة وتمكينها من الاضطلاع بولاياتها القائمة والمستجدة بطريقة أكثر فعالية. ونشدد على أن الاستعراض لمرة واحدة يقتصر على الولايات الناشئة عن مقررات أصدرتها من قبل الأجهزة الرئيسية بالأمم المتحدة، ويتجاوز عمرها خمس سنوات ولم تُجدد منذ ذلك الحين. ولا تقع ضمن نطاق هذه الممارسة الولايات التي يتجاوز عمرها خمس سنوات، ولكن أعيد تأكيدها خلال الخمس سنوات الماضية. كما ينبغي أن يحترم الاستعراض بالكامل الولايات الحساسة من الناحية السياسية.

٢٩ - إننا نؤكد على أن رسم أولويات للمنظمة، على نحو ما تعبر عنه القرارات التشريعية، يظل من صلاحيات الدول الأعضاء. ونشدد على أن هذه الممارسة ينبغي أن لا تغير من

الطابع الحكومي الدولي لعمليات اتخاذ القرار والرقابة والرصد، أو تعيد تعريف أدوار ومسؤوليات الأجهزة المختلفة للأمم المتحدة حسبما هي محددة في الميثاق. ونؤكد أيضا على أن هذه الممارسة لا يُقصد منها تقليص تكاليف المنظمة أو تخفيض مستويات الميزانية أو تمويل أنشطة أكثر من خلال الموارد الموجودة. ونوافق على أنه ينبغي إعادة توجيه أي وفورات قد تنشأ نتيجة هذه الممارسة لصالح أنشطة الأمم المتحدة في مجال التنمية.

٣٠ - كما نؤكد على أهمية معالجة موضوع تنفيذ الولايات وتقييم أسباب قصور التنفيذ أو عدم التنفيذ. ونعتقد أيضا بأنه ينبغي على الدول الأعضاء أن تكون مستعدة لزيادة الموارد المالية والبشرية التي تم تخصيصها للبرامج إذا أعاق عدم توافر تلك الموارد التنفيذ الكامل للولايات أو الأنشطة. وفي هذا الخصوص، نؤكد مجددا التزامنا بضمان أن تتلقى الولايات، وبصفة خاصة تلك المتعلقة بالتنمية، الموارد الكافية. ونهيب بجميع الدول الأعضاء أن تبرهن عمليا على التزامها نحو المنظمة بإبداء استعدادها توفير موارد كافية لكافة البرامج والأنشطة التي صدرت بها تكاليفات، وبصفة خاصة تلك المتعلقة بالتنمية.

تدبير موارد مالية يمكن التنبؤ بها للأمم المتحدة

٣١ - إننا نشدد على أنه ينبغي أن يتلقى الأمين العام الموارد الكافية، والممكن التنبؤ بها، للاضطلاع بفعالية بالمهام المختلفة الموكلة للأمم المتحدة، بناء على التكاليف الصادر من الدول الأعضاء. ونأسف للتدبير الاستثنائي وغير المسبوق المتمثل في تقييد نفقات المنظمة من خلال تقييد الإذن للأمين العام بالصرف على نفقات تقتصر على خمسين في المائة من الميزانية المعتمدة لعام ٢٠٠٦. ونؤكد على أن هذا التدبير الذي فرض على المنظمة قد أضر سلبا على تنفيذ برامجها. ونشدد على أن هذا القيد على نفقات المنظمة جدير بأن يُرفع تلقائيا بناء على طلب الأمين العام في الوقت المناسب. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى أن تتصرف وفقا لذلك.

٣٢ - ونحن نتفق على أنه يجب عدم تعريض الاستقرار المالي للأمم المتحدة للخطر. ونعتقد بأن الجهود التي تُبذل لاستخدام حجم المساهمات المالية للضغط بغرض اعتماد مقترحات معينة، هي جهود تؤدي إلى عكس النتيجة المنشودة، وتخالف التزامات الدول الأعضاء بتوفير الموارد اللازمة للمنظمة، طبقا لمبدأ المقدرة على الدفع، حسبما ينص عليه الميثاق.